



فالشباب ليسوا مستقبلنا فحسب، بل هم أيضا حاضرننا، سواء من حيث أعدادهم أو من حيث كونهم القوة الدافعة وراء التغيير السياسي والاجتماعي
بان كي مون

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكي تي) – العدد (٢١٨) أيلول ٢٠١١م- ٢٦٢٢ ك - الثمن ١٥ ل س

بلاغ ختامي انتفاضة سلمية شعبية ضد الظلم والاستبداد والطغيان

الحرية والكرامة.
أ- التأكيد على مواصلة العمل نحو هدف التغيير الوطني الديمقراطي الشامل بشكل سلمي، بما يعني تغيير بنية وآليات النظام وحاضنته سياسيا ودستوريا .
ب- رفض التدخل العسكري الخارجي ونبذ النعرات الطائفية، وحماية السلم الأهلي .
أما على الصعيد الوطني الكردي: فقد أكد الاجتماع على ضرورة توحيد الصف الكردي تلبية لاستحقاقات المرحلة التي أقل ما يقال فيها أنها في غاية الحساسية، لذلك ثمن الحضور المساعي المخلصة لعقد المؤتمر الوطني الكردي في سوريا . من جهة أخرى أبدى الاجتماع ملاحظات انتقادية حيال أسلوب وآلية الوصول إلى عقد المؤتمر المرتقب ، نجملها في الآتي:
أ- أفضلية مشاركة جميع الفصائل الوطنية الكردية وإشراك الفعاليات المجتمعية والثقافية والحقوقية والحراك الشبابي في المؤتمر الوطني الكردي المنشود .
ب- ضرورة اعتماد مبدأ الانتخابات في تشكيل هيئات المؤتمر .
ت- بهدف إنجاح المؤتمر والوصول به إلى غايته المنشودة ، نرى وجوب ألا يكون ثمة امتياز لأي حزب.
وحرصاً منا على المصلحة الوطنية والقومية في الدفاع الثابت عن عدالة قضية شعبنا الكردي ، سيبدل حزبنا كل جهوده لإنجاح المؤتمر المزمع عقده حسبما يتم الاتفاق عليه في اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا.

في ضوء اقتراح وارد من أكثر من دائرة حزبية وموافقة الهيئة القيادية ، انعقد اجتماع موسع استثنائي، بوشر بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء انتفاضة الشعب السوري وشهداء شعبنا الكردي، وكان الموضوع الرئيس فيه تداول الوضع السياسي الراهن للبلاد في ظل الأزمة المتفاقمة والشاملة، والحركة الاحتجاجية التي بدأت في درعا الباسلة ، رداً على اعتقال أطفال يافعين، مطالبة بالحرية والكرامة، ما لبثت أن تحولت إلى انتفاضة سلمية شعبية، ضد الظلم واستبداد النظام، وحكم الحزب الواحد، وطغيان الأجهزة الأمنية وتدخلها في كافة مناحي حياة المواطنين، والتي سرعان ما شملت معظم مناطق البلاد، والتي اعتمد النظام في مواجهتها الخيار الأمني - العسكري، ولجأ إلى القتل والاعتقال العشوائي وتوريط الجيش الوطني في مواجهة المتظاهرين السلميين كأسلوب لتفريقهم ووقف الاحتجاجات.

وفي هذا الصدد أكد الاجتماع على النقاط التالية:

ت- إدانة ما يجري من أعمال القتل والاعتقال والإذلال بحق المواطنين السلميين .
ث- ضرورة وقف العنف قبل أي اعتبار آخر وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي على خلفية التظاهرات السلمية .
ج- التأكيد على كوننا جزء لا يتجزأ من الحراك الوطني الديمقراطي العام في البلاد المتنوع قومياً ودينياً وثقافياً.

ضرورة تطير المعارضة الوطنية بكافة تلاوينها ، وخاصة إعلان دمشق وهيئة التنسيق الوطنية ، في ائتلاف موحد استجابة لضرورات المرحلة ووفاء لدماء شهداء

رحيل عادل
أحمد (مبتان
هورى) ١٦/...

المعارضة
والتحرر
من ١٢/...

مبادرة أطباء
حلب
٧/...

نبيل العربي
أخفق...
٥/...

"نحن
الشعوب"
٣/...

مجالى التعليم وصحة المرأة والطفل. فالتنمية لا تكون مستدامة إلا إذا كانت عادلة وناقعة للناس جميعا.

إن فرصتنا العظيمة الثانية تكمن في الوقاية. هذا العام، ستبلغ ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام ما مجموعه ٨ بلايين دولار. وانظروا ما يمكن تحقيقه من وفورات لو أننا نتصرف قبل نشوب النزاعات، وذلك بإيفاد بعثات الوساطة السياسية، على سبيل المثال، بدلا من نشر القوات. إن لدينا الخبرة اللازمة للقيام بذلك.

ولكي نمنع انتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن نعمل من أجل سيادة القانون ونقف ضد الإفلات من العقاب. ولقد رسمنا لمسؤولية الحماية بعدا جديدا. وسوف نستمر على هذا النهج.

ولمنع وقوع أضرار تخرج عن نطاق السيطرة بسبب الكوارث الطبيعية، يجب أن نعمل للحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها بصورة أفضل.

ولنتذكر دائما أن: التنمية هي أفضل وقاية في نهاية المطاف.

واليوم أطلب منكم الدعم. فإننا بحاجة إلى اعتماد الموارد المطلوبة؛ وإلى رفع "الوقاية" من مفهوم مجرد إلى مبدأ عملي محوري فيما نقوم به من أعمال مهما اختلفت.

إن الضرورة الثالثة هي أن نبني عالما أكثر أمنا وأمانا - وهذه مسؤوليتنا الأساسية، نحن الأمم المتحدة. لقد كان عامنا هذا عام اختبار عسير. ويجب علينا أن نتحلى بروح الابتكار في الاستقادة إلى أقصى حد من القوة الخيرة الفريدة من نوعها التي تمثلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نقوم بتجريب نهج جديدة؛ إذ عززنا مهام الدعم الميداني وأعدنا تشكيل هيكلي لعمليات حفظ السلام.

ومن الضروري أن نواصل الاستقادة من أحدث أدواتنا وأكثرها فعالية في مجال الإغاثة الإنسانية، وهي الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وكما تعلمنا من تجربة فوكوشيما وغيرها، فإن الحوادث النووية لا تحترم الحدود الوطنية. لذلك، نحن بحاجة إلى تحرك عالمي. فنحن بحاجة إلى معايير سلامة دولية قوية لمنع وقوع مثل هذه الكوارث في المستقبل. ودعونا نواصل الدفع بالجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام. ودعونا نحقق حلم إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

إن رابع فرصة كبيرة هي دعم الأمم التي تعيش مرحلة انتقالية. لقد شكلت الأحداث المفاجئة التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط هذا العام مصدر إلهام لنا. لذا دعونا نجعل الربيع العربي فصل أمل حقيقي للجميع.

أما سوريا، فما زالت مصدر قلق خاص. فقد شهدنا، على مدى ستة أشهر، تصاعدا في وتيرة العنف والقمع.

"نحن الشعوب"

بان كي مون



- تقرير الأمين العام المُقدّم إلى الجمعية العامة*

سيدي الرئيس، أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

فلقد تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولا تزال نزداد عددا. ولا تزال الضغوط تزداد على الأرض والطاقة والغذاء والمياه. ولا تزال الأزمة الاقتصادية العالمية تهز أركان الشركات والحكومات والأسر في جميع أنحاء العالم. أما نسبة البطالة ففي ارتفاع مستمر. وأما التفاوتات الاجتماعية فتزداد اتساعا. وما أكثر من يخيم على حياتهم الخوف.

إن الهدف من وجود الأمم المتحدة أن تخدم من باسمهم أنشئت - "نحن الشعوب".

واليوم ألقى عليكم سؤالها، أنتم قادة العالم. ما الذي يمكننا فعله؟ ما السبيل إلى مساعدة أهلنا لينعموا بمزيد من السلام والرخاء والعدالة في عالم تتقاذفه الأزمات؟

لما أنظر إلى ما مضى من وقت وأنا في هذا المنصب، أزداد حماسا واقتناعا وثباتا على إيماني الذي لا يتزعزع بأن لهذه المنظمة النبيلة، الأمم المتحدة، أهمية لا تقطع. وأود اليوم أن أشارككم وجهة نظري في سبيل العمل مستقبلا. إنني أرى خمس ضرورات ملقاة على عاتقنا - وهي خمس فرص متاحة لجيلنا كي يصوغ عالم الغد بما نتخذه اليوم من قرارات. إن أول وأعظم هذه الضرورات هي التنمية المستدامة - وهي ضرورة القرن الحادي والعشرين.

فإنقاذ كوكبنا ... وانتشال الناس من براثن الفقر ... والنهوض بالنمو الاقتصادي، هذه جميعا معركة واحدة لا انفصال فيها.

إذ يجب علينا إدراك ما يوجد من اتصال بين تغير المناخ، وندرة المياه، ونقص الطاقة، والصحة العالمية، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة. فما من حلول نجدها لمشكلة إلا وينبغي أن تحمل حولا للمشاكل الأخرى جميعا.

إن الطاقة هي الأساس - لكوكبنا ولأسلوبنا في الحياة. ولهذا أطلقنا مبادرة رائدة جديدة سمينها الطاقة المستدامة للجميع.

ويجب أن نستثمر في الموارد البشرية، ولا سيما في

الحكومة السورية تتخبط

في قراراتها الاقتصادية

نتيجة الأزمة العامة التي تمرّ بها سوريا والعقوبات المتلاحقة التي تفرضها عليها أمريكا ودول أوربية أخرى ، لجأت الحكومة إلى إصدار قرار أواسط أيلول يقضي بتعليق استيراد قائمة طويلة من المواد والأدوات والآليات التي تتجاوز رسومها الجمركية ٥٠% ، وقد برر وزير الاقتصاد والتجارة السوري ذلك القرار برغبة الحكومة في المحافظة على احتياطي الدولة من العملات الصعبة ، وكان قد صرح لوكالة سانا «في إطار اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المنتجات المحلية، اعتمد مجلس الوزراء قرارا يقضي بتعليق استيراد بعض المواد التي يزيد رسمها الجمركي على خمسة في المائة ولمدة مؤقتة وذلك باستثناء بعض السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن ولا تنتجها الصناعة المحلية».

وإثر ذلك أشارت بعض الدول ومنها عربية أنها قد تتخذ إجراءات في إطار مفهوم التعامل بالمثل وإيقاف الصادرات من سوريا ، كما أدى القرار وبشكل مباشر إلى ارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية والأدوات والأجهزة الكهربائية والسيارات والآليات وإرباكاً وهدلاً غير مسبوقين في الأسواق وفي أواسط التجار والصناعيين وكافة المعنيين بالوضع الاقتصادي، كما توسع المجال أمام المحتكرين والمتلاعبين بلقمة عيش المواطن في وضع سياسي وأمني مزمري تعيشه البلاد . ولكن الحكومة بعد أيام قلائل من إصدار القرار أعلنت أنها جمدها حالياً، وقال وزير الاقتصاد والتجارة السوري في لقاء تلفزيوني، أن الحكومة لم تكن تتوقع أن يكون لهذا القرار كل هذه المنعكسات السلبية . ويبدو أن تلك المنعكسات قد وقعت وفعلت فعلتها وستدوم بأشكال أخرى .

نستنتج من ذلك ويتأكد لنا مرّة أخرى بأن الحكومة السورية تدير البلاد وفق عقلية أمنية فوقية بيروقراطية فجة ودون إجراء دراسات أو استشارات حتى مع من هم موالين لها مختصين أو معنيين، وكأن البلد حقل تجارب لتخبطاتها القديمة الجديدة ، وفي ظروف بالغة الدقة والحساسية .

وقد تعهدت الحكومة مرارا بإدخال إصلاحات وبالإصغاء إلى شعبها. لكنها لم تفعل ذلك. وقد حان الوقت للتحرك. فلا بد للعنف أن يتوقف.

وخامسا وأخيرا، يمكننا إعطاء زخم هائل للجهود التي نبذلها في كل مجال من المجالات بالعمل مع النساء والشباب، وبالعامل لصالحهم.

فالمرأة نصف المجتمع، وهي جزء كبير من طاقات العالم غير المستغلة. فهي المعلم. وهي التي تربي الأطفال. وهي اللحمة التي تجمع شمل الأسرة، كما أنها تشكل على نحو متزايد القوة الدافعة للاقتصاد. فهي قائدة بطبيعتها. ونحن بحاجة إلى مشاركتها مشاركة كاملة، سواء في الحكومة أو في قطاع الأعمال أو المجتمع المدني. وهذا العام، لدينا للمرة الأولى، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، محرّكنا الفريد القوي من أجل التغيير المستمر. ويسرنني بشكل خاص أن أرى الكثير من النساء في دورة الجمعية العامة لهذا العام. وأرحّب، على وجه الخصوص، بالمتكلمة التالية، رئيسة البرازيل ديلما روسيف، أول امرأة في تاريخ الأمم المتحدة تفتتح مناقشتنا العامة. ويمكننا أن نفخر بالعدد الكبير من النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الأمم المتحدة. وسنواصل سياستنا المتمثلة في النهوض بوضع المرأة على جميع مستويات المنظمة.

وسنركّز على الجيل الجديد. فالشباب ليسوا مستقبلنا فحسب، بل هم أيضا حاضرنا، سواء من حيث أعدادهم أو من حيث كونهم القوة الدافعة وراء التغيير السياسي والاجتماعي. ويجب علينا أن نجد سبلا جديدة لتوفير وظائف لائقة وإتاحة فرص جيدة لهم، وذلك في مختلف أنحاء العالم.

واليوم، أطلب من الحكومات التي تتحمل عادة نصيب الأسد من التكاليف أن تبقي يدها الكريمة مبسوطه. فالميزانيات محدودة للغاية. لكننا نعلم أيضا أن الاستثمار عن طريق الأمم المتحدة هو سياسة ذكية. فنقاسم الأعباء يخفف الحمل. أما تقليص المساهمات فليس حلا.

ويجب أن نواصل الدفع صوب بناء قوة عاملة أحدث وأكثر قدرة على الحركة، بما يجعل الأمم المتحدة منظمة أسرع استجابة وأكثر مرونة ... منظمة تتبّع أساليب مبتكرة وتسفيد من قوة وسائط الإعلام الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة ... منظمة تساعد على حل مشاكل العالم الحقيقي في الزمن الحقيقي.

وأخيرا وليس آخرا، دعونا نبذل كل ما في وسعنا لحماية موظفي الأمم المتحدة. فقد خسرنا الكثير من الأرواح؛ وغدت الأمم المتحدة هدفا غير محصن.

"نحن الشعوب"

إن سبعة بلايين شخص ينظرون إلينا الآن - نحن قادة العالم. إنهم يحتاجون إلى حلول. إنهم يطالبون بقيادة. إنهم يريدون منا التحرك. التحرك بعطف وشجاعة ويقين. التحرك بشكل جماعي، أي أن نكون أمما متحدة في الأمم المتحدة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

دعونا نواصل هذه المسيرة معا. شكرا لكم.

٥- يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.
٦- بدء الاتصالات السياسية الجديدة ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة بدءاً من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية) وتمثيل التنسيقات الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بصفتها شريكاً معترفاً به سياسياً وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل.

ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحاً لكل القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بصرف النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يتطلبها الحوار. ويكون الحوار على أساس المصالحة الوطنية العليا السورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.

٧- يعقد حزب البعث مؤتمراً قفياً استثنائياً في شكل سريع يقرر فيه الحزب قبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع.

٨- تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً مسيراً للحوار ومحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.

٩- تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافاً تعددية حزبياً وفردياً يشرف عليها القضاء السوري وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات وتنجز مهامها قبل نهاية العام.

١٠- يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً تشكيل حكومة تمارس صلاحيتها الكاملة بموجب القانون.

١١- تكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديمقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.

١٢- اتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة.

١٣- تشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

وكان مندوب سوريا قد رفض المبادرة سلفاً أثناء الجلسة لأنها تشكل تدخلاً في الشأن الداخلي حسب زعمه ، وماطلت الخارجية السورية في تحديد موعد زيارة السيد العربي لدمشق، إلى أن تحدد في ٧/ أيلول، وقامت بتأجيلها إلى ١٠/ أيلول لأسباب " موضوعية " حسب ما أعلنت، ورجحت الأوساط الإعلامية والمراقبة السبب

نبيل العربي أخفق في إقناع النظام السوري بالمبادرة العربية



كان الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية قد زار سوريا أواسط تموز الماضي في محاولة لحث السلطات فيها على إجراء إصلاحات فورية ، وقد كانت تصريحاته موضع جدل ولغط في أوساط السوريين المعارضين ، ومع تطور الأحداث بادر اجتماع الجامعة لمجلس وزراء الخارجية إلى صياغة مبادرة لحل الأزمة في سوريا ، وكلف الأمين العام لطحها على القيادة السورية ، هذا نصها :

((حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حل في سورية ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك في استقرار سورية وسلامتها الإقليمية ووحدها وحقق دماء السوريين وتقادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر وضمان تحقيق الإصلاحات في مناخ آمن ومنضبط، نؤكد ما يأتي:

١- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتقادياً لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.

٢- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطنين.

٣- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بتهمة المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.

٤- إعلان مبادئ واضحة ومحددة من قبل الرئيس يحدد فيها ما تضمنته خطباته من خطوات إصلاحية، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية كي يعجل بعملية الإصلاح والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام ٢٠١٤ موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.

وثيقة من أجل مستقبل لبناني سوري أفضل



في ١٤ أيلول ٢٠١١ أصدر عددٌ من المثقفين والناشطين اللبنانيين والسوريين وثيقة عن المستقبل الذي يأملونه للبنان وسورية في ظل الانتفاضة التي تشهدها سوريا وطموحاتها ومجرباتها الدامية ، جاء فيها :

((إن الثورة السورية ثورة وطنية، متمركزة بقدر كبير حول الكيان السوري، وحول الداخل الاجتماعي والسياسي السوري، بعد طول إهمال وطول تسخير لضمان شروط استقرار النظام الحاكم الداخلية والخارجية. هذا لا يحتم أن تتعزل سورية عن محيط عربي ومشرقي يتمتع الانعزال عنه، ولكن للقول إن طورا جديدا في الوطنية السورية قد يهل في وقت قريب، وستكون له آثاره في لبنان وعليه. ولمجرد أن سورية ستتسغل لسنوات في إعادة بناء ما خربه نظامها القائم، وما قد يعمن في تخريبه إلى حين ينهار، فإننا سنرى مشهدا مشرقيا مختلفا، وخاصة ضربا من الضغط السلبي أو الفراغ في لبنان، كان يملأه حضور سوري ظاهر بهذا القدر أو ذاك. هذا من دون التطرق إلى الاحتمال الأكثر إيلاما وخطورة، وهو احتمال تفجر الأوضاع السورية في نزاعات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية لا يمكن إلا أن يتأثر بها لبنان بقوة.

وعليه، فإننا نسف أنفسنا بالاهتمام بالشأن السوري وبالوقوف إلى جانب السوريين في نضالهم من أجل سورية ديموقراطية ومستقلة. وباختصار، بقدر ما نكون إلى جانب الكفاح التحرري للسوريين نكون إلى جانب لبنان المستقل والموحد.

- إن سورية المستقبل، التي تتم عنها انتفاضة الشعب السوري، لا ترى لبنان بوصفه «جزءا مسلوخا» أو «خاصرة رخوة» ولا «ورقة» تُستخدم في الصراعات الإقليمية والدولية، ولا موضع «وصاية» أو استتباع، كما أن لبنان المستقبل الذي نطمح إليه، لا ينظر إلى سورية باستعلاء أو عنصرية، ولا بأي شكل من أشكال العدائية والخوف.

- إن علاقات «مميزة» حقاً بين لبنان وسورية، لهي في حقيقتها ما يجب أن تكون عليه العلاقات الطبيعية والندية والمنكفئة بين دولتين تعيشان في فضاء ثقافي مشترك، وحياء اقتصادية مترابطة، وتتواصلان تواصل اجتماعياً عميقاً. وهي روابط لم يُسئ إليها إلا نظام «الوصاية» نفسه الذي فرض الديكتاتورية على سورية والهيمنة على لبنان.

- إن الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان وإقامة العلاقات الدبلوماسية معه، قد تمّ «انتزاعهما» رغماً عن إرادة النظام البعثي، لكننا نرى أن تكريس هذا الاعتراف سيأتي نابعا من قناعة تامة ←

إلى استقبال الأمين العام لوفد من المعارضة السورية في القاهرة قبيل الزيارة.

ونقلت وسائل إعلام مختلفة عن اجتماع الجامعة العربية لوزراء الخارجية في القاهرة ١٣ أيلول ٢٠١١ ، أن الأمين العام عرض تقريراً عن نتائج مشاوراته مع الرئيس الأسد أثناء زيارته إلى دمشق في العاشر من أيلول ، ووجه اتهاماً للسلطات السورية بعدم كبح جماح عناصر الأمن في تعاملهم مع المحتجين ، مؤكداً حق السوريين في التظاهر.

وجاء في البيان الختامي للاجتماع " الموقف الراهن في سوريا في غاية الخطورة ، ولا بد من إحداث تغيير فوري يؤدي إلى وقف إراقة الدماء وتجنّب المواطنين السوريين المزيد من أعمال العنف والقتل."

ودع وزراء الخارجية " القيادة السورية إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة لتنفيذ ما وافقت عليه من نقاط أثناء زيارة الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي وفقا للمبادرة العربية خاصة فيما يتعلق بوقف أعمال العنف بكافة أشكاله وإزالة أي مظاهر مسلحة ، والعمل على تنفيذ ما جرى إقراره من إصلاحات."

وأكدوا على " ضرورة إجراء حوار وطني شامل يضمن المشاركة الفعالة لجميع قوى المعارضة السورية بكافة أطرافها من أجل إحداث عملية التغيير والإصلاح السياسي المنشود تلبية لتطلعات الشعب السوري."

وشددوا على " ضرورة العمل على تحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف " وقرروا إيفاد وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة للجامعة العربية للقيام بالمهمة الموكلة إليه في سوريا بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف.

وردا على سؤال حول إيفاد لجنة عربية إلى سوريا لتقصي الحقائق وهل هناك ضمانات لتحقيق مهامها ، قال العربي " لا يوجد ضمانات لكن إيفاد لجنة هو قرار اتخذ بأغلبية ساحقة في المجلس وأن فكرة إيفاد لجنة وافق عليها الرئيس السوري ورأى مجلس الجامعة العربية أن تقوم اللجنة بتقصي الحقائق."

مبادرة أطباء تحت القسم - حلب



نحن الأطباء الموقعين على هذه المبادرة ، وبمعزل عن أية خلفية- سياسية أو حزبية أو دينية- محتفظين بهويتنا الوطنية وبإنسانيتنا وشرفنا المهني ملتزمين بقسمنا الطبي وما يعنيه من انتماء وطني يرى في الإنسان قيمة مطلقة كأحد ثروات الوطن ، وإيماننا بوحدة سورية شعباً وأرضاً .

وانطلاقاً من مواد الدستور والقانون السوري ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه الحكومة السورية . واعتماداً على اتفاقية جنيف الأولى (والتي صادقت عليها الحكومة السورية) عام ١٩٤٩ سيما المادة ٢٤ والمتضمنة وجوب معالجة الجرحى والمصابين في وقت الحروب والاضطرابات الداخلية بمعزل عن انتمائهم الإثني أو السياسي أو الديني ، واعتماداً على الملحق الأول لاتفاقية جنيف عام ١٩٧٧ وعلى الملحق الثاني عام ١٩٧٧ سيما المادة ١٠ والقاضية بحماية الأطباء والمسعفين وعدم تعرضهم للاعتقال أو المحاسبة عند قيامهم بإسعاف ومعالجة أي مصاب أثناء الاضطرابات ومهما كانت جهة المصاب .

نؤكد بكل وضوح :

١- لقد قام العديد من زملائنا الأطباء خلال الأزمة التي تمر بها سورية بتلبية نداء الواجب بإسعاف العديد من المصابين إنقاذاً لحياتهم بدون وجود أي تمييز بين أحد من أبناء وطننا ، معبرين بذلك عن إيمانهم العميق بقيمة الإنسان الجوهرية كقيمه عليا .

٢- لقد جرى تداول معلومات عبر عدة تقاطعات عن :

الطلب من بعض المشافي الخاصة في العديد من المدن والبلدات بعدم استقبال الجرحى والمصابين نتيجة التظاهرات وتعرض بعض الأطباء للاعتقال أو التهديد من قبل بعض الجهات الأمنية أو المرتبطة بها بسبب قيامهم بواجبهم المهني .

- حالات خطف للجرحى ونقلهم إلى أماكن مجهولة .

- اضطراب بعض المصابين إلى اللجوء إلى أماكن سرية لتلقي العلاج أو الجراحة وهذا يشكل خطراً حقيقياً على هؤلاء المصابين وامتهاناً لقيمتهم الإنسانية ، وانتهاكاً صريحاً لممارسة مهنة الطب التي تحتم على ممارسها أن (يتبع أفضل السبل فيما يفيد المرضى) كما جاء في القسم الطبي .

٣- لذلك وعلى ضوء ما سبق فإننا نحدد النقاط التالية :

- ضرورة توثيق هذه المعلومات بعد التأكد منها وجمعها لعرضها على القضاء العادل .

- لايجوز اعتقال أو تهديد أي طبيب أو مسعف قام بعمله الإنساني بإسعاف أي مصاب مهما كان انتماءه .

- لايجوز توقيف أي طبيب إلا بموجب مذكرة قضائية وحضور ممثل عن نقابة الأطباء . سيما انه تم توقيف العمل بقانون الطوارئ بمرسوم جمهوري. ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين أو إحالتهم إلى القضاء العادل .

- عدم تعذيب أي طبيب في حال توقيفه وتطبيق أحكام القانون عليه وعدم تجاوزها.

- انطلاقاً من حيادية الطب كمهنة إنسانية نؤكد على ضرورة توفير كل الظروف ←

عند الشعب السوري. ومن أجل تبييد أي وهم أو سوء فهم، فإن المهمة المشتركة للدولتين ستكون ترسيم الحدود نهائياً، وبارادة مشتركة، بهدف إزالة اللبس عنها، فالحدود الواضحة هي ما يتيح طمأنينة الانفتاح المتبادل بين طرفيها ويبدد سياسة الريبة والحذر.

.....

- إننا نرى أن قيام الدولة الوطنية، التي يحكمها نظام ديموقراطي، ويسود فيها القانون، وتُصان الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، هو طموح سوري لبناني مشترك.....

- إن تحقيق تطلعات الشعب السوري في التغيير وإقامة دولة الحرية والعدالة، كما في تحقيق تطلعات الشعب اللبناني في إقامة الدولة السيدة والمستقلة، يشكل الأمل بنهوض مشرق عربي تزدهر فيه «المواطنة»، فلا تكون غلبة لطائفة ولا غبن لأقلية ولا اضطهاد لجماعة إثنية ولا تمييز بحق مجموعة قومية... ومشرق كهذا، غني بتعدديته وثقافته وطاقاته، قادر وحده على ملاقة العالم واستجابة تحديات العولمة، ومن ثم الانخراط في الحداثة وتحقيق التنمية والرفاه والسلام.)

من بين الموقعين على الوثيقة : أحمد علي الزين، إدمون رباط، أنطوان حداد حسام عيتاني ، حازم الأمين ، حازم صاغية ، كريم مروة ، ، برهان غليون ، حازم نهار ، صادق جلال العظم ، فاروق مردم بك ، بكر صدقي ،

دعاوى مسلكية

بحق محامين مدافعين عن حقوق الإنسان

حرك مجلس فرع نقابة المحامين في الحسكة دعوى مسلكية بحق الناشط الحقوقي والمحامي مصطفى أوسو على خلفية " اتصاله بقناة الجزيرة الفضائية وتلفظه بعبارات حول عدم شرعية رئيس الجمهورية وتلفظه بعبارات أخرى من شأنها النيل من سيادة الدولة وهيبته وعدم تقييده بمبادئ قانون تنظيم مهنة المحاماة والتظاهر والخروج عن أهداف ومبادئ نقابة المحامين والواجبات المفروضة عليه..." ، وبحق المحامي فاضل السليم على خلفية " مشاركته في المظاهرات فقط..." ، كما حرك نقيب المحامين في سوريا دعوى مسلكية بحق الناشط الحقوقي المحامي فيصل بدر على خلفية " اتصاله بقناة العربية صبيحة يوم الاعتصام الذي دعت إليه لجنة محامو سورية من أجل الحرية يوم ٢٣ / ٨ / ٢٠١١ ...ومخالفته لمهنة المحاماة والنظام الداخلي للنقابة..." .

وقد عقد مجلس فرع نقابة المحامين بالحسكة (بصفته التأديبية) ، بتاريخ ٢ / ١٠ / ٢٠١١ جلسة محاكمة كانت مخصصة لتقديم الدفاع ، وحضرها عدد من المحامين أعضاء هيئة الدفاع، وبالمحاكمة الجارية استمهل المحامون الأساتذة ووكلائهم القانونيين لتمكينهم من تصوير ملف الدعوى وتقديم الدفاع القانوني، فقرر مجلس فرع النقابة إمهالهم وتعليق جلسة المحاكمة ليوم ٣١ / ١٠ / ٢٠١١ للدفاع.

وأصدرت ست منظمات حقوقية في سوريا بياناً عبرت فيه عن قلقها الشديد حيال ما آلت إليه أوضاع حقوق الإنسان في سوريا من تدهور وانتهاكات مستمرة، وطالبت بحفظ الدعاوى تلك وإعلان عدم مسؤولية المحامين المذكورين من كل ما نسب إليهم من مخالفات مسلكية.

من جهتها دعت منظمة العفو الدولية نقابة المحامين السوريين إلى إنهاء الإجراءات التأديبية التي اتخذت بحق المحامي الكردي السوري مصطفى خضر أوسو، لأنها تهدف إلى معاقبته على التعبير عن آرائه السياسية في مقابلة تلفزيونية ومشاركته في أحد الاحتجاجات...

وطالب " المركز العربي الأوربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي بالنرويج " السلطات السورية بضرورة إسقاط الاتهامات الموجهة للمحامي مصطفى أوسو .

وأعلنت هيئة الدفاع الدولية عن تضامنها الكامل مع المحامي مصطفى أوسو، وتدعو السلطات السورية إلى وضع حد لجميع أشكال المضايقة ضد الأستاذ أوسو وضد جميع نشطاء حقوق الإنسان في سوريا وذلك التزاماً منهم بأحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان .

وتأتي هذه الحملة ضد النشطاء الحقوقيين والسياسيين في إطار استراتيجية الحل الأمني - العسكري الذي يعتمده النظام السوري في التعامل مع الحركة الاحتجاجية السلمية التي تشهدها البلاد منذ شهور.

تشديد العقوبة لمن يجتمع

ضمن إستراتيجية الحل الأمني - العسكري وقمع ومحاولة إنهاء التظاهرات التي تشهدها سوريا منذ ١٥ آذار الماضي ، تم إصدار قانون التظاهر وقوانين أخرى لم تكن على مستوى طموحات الحراك المجتمعي أو تتسم بالحدثة والعصرية قد تساهم في تفكيك بنية النظام الاستبدادي ، بل جاءت لتعوض عن إلغاء " الشكلي" قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة وتمنح السلطات التنفيذية والأمنية صلاحيات واسعة في تقييد حرية المواطن ومراقبة تحركاته " باسم القانون والقضاء " ، وفي هذا السياق أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ١١٠ لعام ٢٠١١ يقضي بتعديل مادتين من قانون العقوبات رقم ١٤٨ للعام ١٩٤٩ تتعلقان بالتجمعات ، بحيث تعدل الغرامة المالية في المادة ٣٣٥ من مئة ليرة سورية إلى عشرين ألف ليرة سورية". والتي تنص قبل التعديل على " إن كان في اجتماع ليس له طابع الاجتماع الخاص سواء من حيث غايته أو غرضه أو عدد المدعويين إليه أو الذين يتألف منهم أو من مكان انعقاده أو كان في مكان عام أو بمحل مباح للجمهور أو معرض لأنظاره فجهر بصياح أو أناشيد الشغب أو أبرز شارة من الشارات في حالات يضطرب معها الأمن العام أو أقدم على أية تظاهرة شغب أخرى يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة مئة ليرة".

كما تم تعديل مطلع المادة ٣٣٦ ليصبح على النحو " كل حشد أو تجمع موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعا للشغب، ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة بخمسين ألف ليرة سورية " . والتي تنص قبل التعديل على " انه كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعا للشغب ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة إذا تألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر بقصد اقتراف جناية أو جنحة وكان أحدهم على الأقل مسلحاً، وإذا تألف من سبعة أشخاص على الأقل بقصد الاحتجاج على قرار أو تدبير اتخذتها السلطات العامة بقصد الضغط عليها، وإذا أربى عدد الأشخاص على العشرين وظهروا بمظهر من شأنه أن يعكر الطمأنينة العامة".

وكان نقيب محامي دمشق قد صرح بأن هذا المرسوم يهدف لتأكيد " هيبة الدولة وتسيير مصالح الناس " .

السيد حسن شيخي في ذمة الله



انتقل إلى رحمة الله وعفوه السيد حسن سيد شيخي المولود في قرية تل خليل التابعة لناحية الجوادية صبيحة يوم ٢٨/٠٨/٢٠١١م عن عمر ناهز الخمسة والتسعين عاماً، ويعدّ الراحل واحداً من رجال الرعيّل الأوّل الذين انتسبوا إلى صفوف البارتّي، حيث كان يجيد القراءة والكتابة باللغتين العربيّة والكردية وعلم رفاقه اللغة الكردية في ستينات القرن المنصرم، وكان له محاولات شعريّة بلغة أمه. شيع جثمانه إلى مثواه الأخير وسط جموع من الأهل والأقارب والأصدقاء. له الرحمة ولذويه الصبر والسلوان.

رحيل الشخصية الوطنية الكردية

محمد زكي رستم



انتقل إلى رحمة الله وعفوه مساء يوم الأربعاء ١٠/٠٨/٢٠١١م محمد زكي رستم (أبو رستم) عن عمر ناهز الـ ٦٦ عاماً بعد صراع مرير مع مرض عضال. ولد الراحل في قرية السيحة الكبيرة شرقي القامشلي (سنجق). ناضل أبو رستم في صفوف البارتّي منذ مطلع الستينات إلى أواخر السبعينات من القرن المنصرم، تعرّض خلالها إلى الكثير من المضايقات الأمنيّة والملاحقات. وعلى الرغم من وضعه الصحيّ المؤلم، بقيّ الفقيه متابعاً لشؤون وأخبار الحركة الوطنيّة الكردية حتى اليوم الأخير من حياته. كان يمتاز بأخلاق عالية، وبتواضع وشهامة.

للفقيه الرحمة، ولأهله وذويه وحركته الوطنيّة الكردية الصبر والسلوان.

رحيل مفاجئ ومبكر

للشخصية الوطنية

طبيب عباس رشيد العمر



ولد المرحوم في قرية كرهوك عام ١٩٧٣ ، درس الابتدائية في مدرسة القرية والإعدادية في ثانوية تشرين والثانوية في الثانوية الصناعية بالقامشلي .

انتقل إلى بلدة كركي لكي ومارس مهنة الخراطة والتسوية ثم انتقل إلى مهنة التعهدات والبناء وساهم في تطوير الحركة العمرانية في بلدة كركي لكي ، حيث كان عمله مصدر رزق المئات من العوائل ، تميز بحسن سيرته ودمائه أخلاقه .

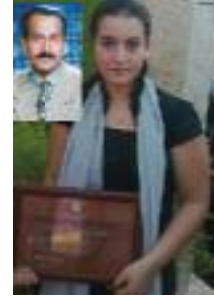
ترعرع في كنف عائلة وطنية حيث ظل مهتماً بالشأن الوطني العام والكردية بشكل خاص ، وأبدى استعداداً للمشاركة في المؤتمر الكردية المرتقب وكان أحد المرشحين المستقلين للجان المحلية للمؤتمر.

توفي في ٢٨/٩/٢٠١١ إثر حادث سير أليم على طريق ديربيك - كركي لكي ، وري جثمانه الثرى في مقبرة قدور بك بالقامشلي.

للفقيه الرحمة ولذويه الصبر والسلوان

الذكرى الحادية عشر لرحيل

الرفيق الدكتور نواف حسين



في السابع عشر من شهر أيلول الجاري، صادفت الذكرى الحادية عشرة لرحيل الرفيق الدكتور نواف حسين الذي وافته المنية على حين غرة أثناء تأديته لواجبه الإنساني النبيل في طبابة الأطفال بالمملكة العربية السعودية، ووري الثرى إلى مثواه الأخير في مقبرة المحمّية بالقامشلي حينها بموكب جنازّي مهيب يليق بمكانته ونضاله في سبيل شعبه الكردي وصولاً إلى بناء بلدٍ ديمقراطي ينتقي فيه الظلم والاستبداد والتمييز.

بهذه المناسبة، زار وفدٌ من منظمة حزبنا في القامشلي ضريح الراحل، حيث كان ذوو الراحل وأفراد أسرته في استقبال الرفاق حيث تمّ قراءة الفاتحة على روحه الطاهرة وتقديم شهادة تكريم الراحل لذوي الفقيه استلمتها ابنته نور. تحدثت بعض الرفاق عن سجايا راحلنا الغالي وأخلاقه الحميدة مؤكدين على أنّ الطريق الذي سار عليه الراحل بعزيمة المناضلين سوف يتواصل، وأن الأهداف والمبادئ التي آمن بها الدكتور نواف حسين وعمل بكل جدّ وإخلاص من أجل تحقيقها، هي أهداف إنسانية سامية تتعلق بحرية وكرامة شعبنا السوري بعربه وكرده وكافة مكوناته القوميّة والإثنيّة، وأن الراحل حيٌّ في عقولنا وقلوبنا، وسنواصل نضالنا السلمي الديمقراطي المعاصر حتى تحقيق أهداف شعبنا.



” بنات البراري ”

رواية جديدة للكاتبه مها حسن

عن دار " رياض الريس للكتب والنشر " صدرت الرواية الجديدة للكاتبه الكردية السورية مها حسن بعنوان " بنات البراري " ، تتناول قضية جرائم الشرف

ونقل المركز السوري للأخبار والدراسات عن الكاتبه بأن "الثورة السورية جمّدت كل ما ليس له علاقة بالشارع السوري". وتضيف " لم أشعر بأي فرح لصدور الرواية، لأن الحدث السوري أقوى وأهمّ، خاصة حينما نرى الموت مقابل طلب الحرية، واللاعالة واللاإنسانية في مواجهة المتظاهرين، كل هذا لم يترك مكاناً للفرح، أو حتى للاستمتاع بالتفاصيل اليومية". وتستكمل مها حسن "منذ اندلاع الثورة، لم أقرأ وأصبتُ بعطب الكتابة.. ربما لأنني من الأشخاص الذين يفقدون القدرة على التعبير في حالات الألم الحادة، الألم المصحوب بالأمل.. أمل الحرية والخلص من الاستبداد والخوف".

مها حسن - من مواليد ١٩٦٦ ناحية شران - عفرين - حلب ، إجازة في الحقوق من جامعة حلب ، تقيم حالياً في باريس ، صدرت لها عدة أعمال ، رواية " اللامتاهي - سيرة الآخر " عام ١٩٩٥ ، ورواية "لوحة الغلاف - جدران الخيبة أعلى " عام ٢٠٠٢، ورواية " جبل سري " عام ٢٠١٠ ، وشاركت في التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود حول حرية الصحافة في سوريا لعام ٢٠٠٤ ، لها رواية متسلسلة باللغة الفرنسية ، تنشر تباعاً على موقع <http://www.maisondesjournalistes.org> ، حصلت على جائزة هيلمان/هامت التي تنظمها منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية في عام ٢٠٠٥ ، وكتبت عدة أبحاث ومقالات في الصحافة العربية والفرنسية.

بيان

يحاول النظامان التركي والإيراني، لعب دور الناصح والواعظ للنظام السوري، عبر إطلاق التصريحات التي تدعوه للاستجابة لمطالب الشعب، والكفّ عن إراقة دماء الأبرياء، في الوقت نفسه يواصلان ممارسة إرهاب الدولة المنظم على الشعب الكردي في إيران وتركيا، وذلك عبر الإصرار على ممارسة سياسات الإنكار والتصفية بحق الشعب الكردي وقضيته العادلة. ولم يتقصر السلوك الهجوي التركي والإيراني ضمن حدود بلديهما، بل تعدّاهما إلى العدوان السافر على حرمة وسيادة العراق وإقليم كردستان الفيدرالي. فلأكثر من شهر والجيشان التركي والإيراني يستهدفان المناطق الحدودية لإقليم كردستان - العراق بالقصف الجوي والمدفعي العنيف، ما أدّى إلى استشهاد عائلة كردية بأكملها، مؤلفة من سبعة اشخاص، بينهم الطفلة سولين ذات الستة أشهر. ناهيك عن نفوق ماشية القرويين ونزوحهم عن أماكن سكنهم، وتدمير المنازل ودور العبادة واتلاف الحقول والمزروعات وإضرار النيران بالغابات والاحراش في المنطقة.

إننا في ائتلاف منظمات الاحزاب الكردية السورية في أوروبا، في الوقت الذي ندين فيه، وبأشدّ العبارات، العدوان التركي والإيراني الأثم على إقليم كردستان - العراق، ونعتبره انتهاكاً صارخاً لحرمة علاقات حسن الجوار، وللسيادة العراقية، ولكل المواثيق والعهود الدولية النازمة للعلاقات بين الدول، **نطالب هذين النظامين بالكفّ عن هذه السياسات الدموية الفاشلة، وندعوها لحل القضية الكردية في تركيا وإيران عبر الحوار والتفاوض والحلول الديمقراطية السلمية بما يضمن كامل حقوق الشعب الكردي.** كما نطالب الحكومة العراقية بالتحرك الدولي العاجل، وعلى أعلى المستويات، لدى الامم المتحدة ومجلس الامن، بغية الحؤول دون تكرار هذه الانتهاكات لسيادة العراق وحرمة اراضيه وإزهاق ارواح مواطنيه. ٢٠١١-٩-١٢

ائتلاف منظمات أوروبا لأحزاب الحركة الكردية في سورية

الطالب الكردي صالح

حسين ينال درجة

الماجستير

في الآداب قسم الجغرافيا



في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين ١٢-٩-٢٠١١ وفي المدرج الخامس لكلية الآداب بجامعة دمشق تم مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من الطالب **صالح حسين** مواليد كوباني ١٩٨٥ والتي كانت بعنوان :

(**التوزع الجغرافي لزراعة القمح وإنتاجه في محافظة الحسكة واتجاهات تطوره**)

من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة : أ.م.د صالح وهبي عضواً مشرفاً - أ.م.د علي دياب عضواً - أ.م.د محمد سميح طاز عضواً وقد نال الطالب صالح حسين درجة الماجستير بتقدير جيد جداً وعلامة ٧٦ %

مبروك للأستاذ صالح مع التمنيات له بالنجاح والتوفيق في مسيرته لنيل رسالة الدكتوراه

نفوق الطالب آزاد إسماعيل

نال الطالب آزاد إسماعيل محمد المرتبة الأولى في منطقة تل أبيب حيث حصل على ٢٣٨ درجة من أصل ٢٤٠ في البكلوريا العلمي دورة ٢٠١١، علماً أنه حصل على المرتبة الأولى في الصف التاسع أيضاً دورة ٢٠٠٨، وهو من مواليد ١٩٩٣ قرية تل أخضر ، والدته الأنسة أمينة علو .

كل التهاني والتبريكات، ونتمنى له دوام النجاح ونيل المراتب العليا من العلم والمعرفة .

وقد نجحت الأنظمة في وضع القوى المعارضة لها في حلقة معينة لم تستطع الخروج منها، فعلاوة على أساليب القمع التي مارستها ضدها، استطاعت أن تعزلها جماهيرياً وتشل قدرتها على الانتشار، وحولت نشاطها إلى تسجيل المواقف فقط، وجعلت نزاعها معها سياسياً لا اجتماعياً أو فكرياً أو ثقافياً، وأخضعتها لمنطق الفعل ورد الفعل بطريقة شلت قدرتها على المبادرة، وحتى المناورة، وفرضت عليها طبيعة القضايا التي تتبناها، بمعنى ألتهتها في الكثير من الأحيان بقضايا أبعد ما تكون عن القضايا الشعبية الحقيقية، أي استطاعت أن تسيطر على حركتها وتوجيهها بطريقة غير مباشرة إلى ما تريده بشكل لم تنتبه تلك القوى والأحزاب له.

وهناك مسألتان أهملتهما قوى المعارضة وأحزابها، تتعلقان بالجانب الثقافي والفكري. فلم تعمل، أولاً، على محاربة الثقافة الدارجة المليئة بمظاهر التعصب، والقائمة على أسس وقيم اجتماعية لا تتماشى مع المجتمع المدني والحياة المدنية المعاصرة، بل كانت السياسة جل تركيزها، وبالتالي أصبحت البيئة الثقافية لا تحتضن قيمها وأفكارها التي تنادي بها. وثانياً، لم تقم تلك القوى بإيجاد أسس فكرية تتطرق منها يمكن أن تقودها وتقود مجتمعاتها، وتصلح لأن تكون أرضية صلبة تقوم عليها، ويتكون من خلالها شكل المجتمع والدولة، خصوصاً بعد التحولات التي جرت في العالم، والاتجاه نحو العولمة والتفاعل مع عدد من القيم الإيجابية فيها، المعززة للحريات والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

هناك نتائج عدة يمكن استخلاصها : الأولى تقييد أن الغالبية الساحقة من الدول العربية لم تقم على ركائز الدولة الحديثة أو المعاصرة القائمة على مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته، إذ تمت إدارتها على أسس اجتماعية أو عشائرية أو فردية، فاخترلت الدولة أو المجتمع بالفرد أو الفئة التي تحكم، وامتدادها الاجتماعي أو الفئوي، واستخدمت الأشكال الاجتماعية التقليدية لضبط المجتمع بديلاً لمؤسسات الدولة، فأصبحت الدولة شكلاً خاوياً من المضمون المؤسسي، وبذلك، كانت ممارسات الأنظمة والقوى الأصولية، وبعض المجاميع الاجتماعية الأخرى، هدماً حقيقياً للدولة المؤسسية والمجتمع المدني، لدرجة غياب أي شكل من أشكال المؤسسات الفعلية في معظم الدول العربية.

والنتيجة الثانية تتعلق بالثقافة، فجوهر الأزمة هو ثقافي وطال جميع فئات المجتمع، فبعد تراجع الثقافة التنويرية والعقلانية التي سادت الوطن العربي إلى ما بعد التحرر من الاستعمار بقليل، برزت الثقافة التقليدية كبديل لها، بعد التحول إلى أنظمة وطنية،

المعارضة والتحرر من قوالب

الثقافة التقليدية

بقلم: عبدالله الطائي

إن كثير من القوى والأحزاب العربية وخاصة منذ بداية التسعينات اتجهت نحو المناداة بالديمقراطية كنظام سياسي، فإنها لم تقدم نموذجاً حقيقياً لممارسة الديمقراطية يمكن أن تقتدي الشعوب به، ويمثل بديلاً حقيقياً لممارسات القائمين على الأنظمة من نواح عدة. ولننظر هنا إلى مجموعة من الممارسات التي تنتقد معظم أطراف المعارضة في شتى أنحاء الوطن العربي للحكام، وكيف تمارس غالبية أعضائها الممارسات نفسها. يتميز الحكام العرب بالرئاسة مدى الحياة، ولا يمكن أن يزح الحاكم عن الكرسي إلا الموت أو الانقلاب، أي كان شكله. في المقابل، مارست قوى المعارضة الشيء نفسه، إذ يبقى قائد الحزب أو التنظيم عقوداً طويلة أو مدى الحياة ولا يزح عنه منصبه إلا ما يزح الحاكم العربي، والأمثلة على ذلك كثيرة، والزعيم هو الزعيم، في الحكم أو المعارضة، وكلاهما يمارس مبدأ عبادة الفرد، فالمعارضة التي تنتقد هذا المبدأ تمارسه قياداتها، فالمضمون إلى حزب أو تجمع سياسي تكون علاقتهم برئيسهم كعلاقة الشعب بحكامه، بحيث يمجّد بطريقة لا تختلف عن الحكام، وهو غير خاضع للمساءلة والنقد ويخضع للأغلبية أو الجميع لأرائه والويل لمن ينقده أو يعارضه، فهو إما منشق أو مدسوس أو من المخابرات! الخ. كما لم تخرج بعض الأحزاب عن مفهوم التوريث السائد في معظم الدول العربية. وكانت، ولا تزال، بنية الغالبية الساحقة من الأحزاب العربية وطريقة إدارتها لا تختلف عن إدارة المستوى الرسمي لمؤسسات المجتمع إلى حد كبير، باستثناء الأساليب القمعية التي تمارسها الأنظمة، فعلى الرغم من انتقاد قوى المعارضة طريقة إدارة الدولة وغياب المؤسسات الفعلية ودورها في المجتمع وتهميشها، فإن تلك القوى لم تقم ببناء تنظيمها بشكل مؤسسي تتجاوز فيه الثقافة العامة في المجتمع، في طابعها الفردي أو الاجتماعي. فقد طغى الجانب الشخصي على التنظيمات، واتخذ العمل فيها هذا الطابع، فأصبحت تعتمد على الأفراد ونشاطهم وقدراتهم لا على التنظيم أو الأفكار التي ينطلق منها. ونتج عن ذلك أن أصبحت التنظيمات تدار بطريقة شخصية، ونفشت الشللية فيها والمحاور التي يقوم معظمها على هذا الأساس، وأخذت الاستقطابات الشخصية والاجتماعية تغلب على الكثير منها وتحولت الخلافات من فكرية - أو على المواقف - إلى شخصية، وغابت بشكل كبير الممارسة الديمقراطية في داخل الحزب والتنظيم على شتى المستويات، وحتى إن وجدت الانتخابات لاختيار قياداتها يكون الكثير منها شكلياً ولا ينجم عنها تغيير حقيقي.

الأنظمة الاستبدادية والحراك السياسي المطلوب

بقلم: سلمان بارودو

إن رياح التغيير التي هبت على منطقتنا والتي انطلقت شرارتها الأولى من أرض تونس البوعزيزي، لتبلغ أصدائها دول عديدة ... هذا بعد طول انتظار الشباب لحلم تحقيق التغيير الديمقراطي السلمي وبناء مستقبل زاهر لأبناء وبنات أوطانهم ولتنويع نضالات عقود مديدة في صون الكرامة ونيل الحرية وبالتالي بناء دولة الحق والقانون وفرض سلطة الشعب والمؤسسات المدنية.

فيبدو جليا للقاصي والداني، أن الأنظمة الاستبدادية التي تصرّ على إسكات الأصوات المطالبة بالحرية والديمقراطية والمساواة ليس لديها سوى العقل المؤامراتي والحل الأمني لأزماتها البنيوية رافضة في الوقت ذاته الحلول السياسية الضرورية الناجمة لوقف دوامة العنف وإراقة الدماء، بالمقابل فإن الشعوب بكافة قواها السياسية وفعاليتها المجتمعية تناضل وتطالب بإنهاء تلك الأنظمة التي باتت تفقد شرعيتها الدستورية والشعبية والإتيان بأنظمة عصرية تعددية ديمقراطية قادرة على استيعاب استحقاقات ومتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبل الواعد .

وبسبب اشتداد الأزمة وتغول الأنظمة في ممارساتها العنجهية وتصلب أركانها والخصومة السياسية مع المعارضة وإقصائها وعدم تلبية المطالب الشعبية المحقة، فهي تواجه صعوبة في وقف العنف ومد جسور المصالحة والحوار مع خصومها والقيام بالإصلاحات الحقيقية مع ضمان حفظ ماء الوجه، كونها تخشى أن تؤدي هذه الإصلاحات والتنازلات إلى مزيد من الضغط الشعبي وإلى رفع وتيرة وسقف المطالب، وهذا هو مأزق الأنظمة التي لا تريد الانصياع لمطالب شعوبها وتراوغ وتماطل في تأخير أو منع إدخال بلدانها إلى مرحلة الحداثة السياسية والتحول الديمقراطي الحقيقي المنشود.

إن التغيير الديمقراطي السلمي بات أمراً عاجلاً وملحاً ، ويتطلب ذلك رفع القبضة الحديدية والتخلي عن استخدام العنف ومنطق القوة وإلغاء الحل الأمني، وتحرير الإعلام والفن والثقافة من التبعية والوصاية والاستفراد وخدمة سياسات الحزب الواحد، وكذلك قبول منطق السياسة الذي هو منطق التفاوض والاعتراف بالأخر وبرأيه وبشرعية احتجاجه، وأيضاً الصدق والصراحة في التعامل، والحوار البناء والشفاف في القضايا التي يتم تناولها وطرحها من قبل الجميع، وإلغاء كل ما يعيق تقدم الدول والشعوب بحيث تخرج من مأزقها وتزريح العقبات التي تعترض طريق ازدهارها وتطورها الديمقراطي، في وقت لم يعد الرجوع إلى الوراء أمراً مقبولاً أو ممكناً .

وقد أفرز الحراك المجتمعي الحالي في هذه البلدان قوى وأطر شعبية وسياسية محلية ووطنية تنبؤاً الصدارة، وشكلت فيما بينها روابط وشبكة علاقات تتلاءم مع واقعها وخصوصياتها، وكأنها منظمات موحدة متماسكة لها أفعالها الملموسة ، وتهدف إلى عزل الأنظمة القائمة وإرغامها على فتح المجال أمام كافة القوى والفعاليات لتمارس دورها الكامل في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق نقلة نوعية نحو الديمقراطية ومن ثم المساهمة في تنمية القدرات المحلية اللازمة وبناء البنية التحتية الضرورية.

بيد أن تحقيق ما تصبوا إليها الشعوب تخضع لظروف كل بلد، تستدعي وجود برامج وأجندات واضحة أيضاً تسمح بتعبئة القوى وحل كافة الإشكالات الموجودة على أرض الواقع وهيئة الطريق نحو الانتقال السلمي الديمقراطي في تداول السلطة .

حيث عملت الأنظمة على إحيائها وتوظيفها في تثبيت أركان حكمها لما تتضمنه من مفاهيم، كالخضوع للسلطة، والتفرقة، والإقصاء وعبادة الفرد... الخ. والمشكلة أن عدوى الثقافة التقليدية الداريجة أصابت أيضاً قوى المعارضة التي لم يخرج معظم عناصرها منها، إذ ظلت تدير أنشطتها وتجمعاتها بمفاهيم الثقافة التقليدية، ولم تختلف في الكثير من ممارستها عن تنقدهم، وفي حال وصولها للحكم لن تختلف عن سبقتها. فالبيئة الثقافية التقليدية تعد غير صالحة لنبتة الديمقراطية التي لا يمكن أن تترعرع في بيئة تناقض قيمها، مثل الحرية والتعددية والاختلاف واحترام الآخر، وبالتالي، لا يمكن أن يخرج بديل حقيقي لطرف آخر ينتمي إلى الثقافة نفسها، فقد كانت المعارضة معارضة بالشكل لا المضمون.

إن الحراك الشعبي العربي الحالي يتميز بكونه حراكاً شبابياً بالدرجة الأولى، فقد عاش جيل الشباب الحالي، منذ عقدين من الزمان، في واقع مختلف تماماً، بسبب الانفتاح الذي أحدثته تكنولوجيا نقل المعلومات التي خلقت مؤثرات ثقافية وأزاحت كل حواجز المنع والرقابة التي مارستها الأنظمة، أو حلفاؤها الأصوليون أو غيرهم. لقد خلق هذا الواقع ثقافة جديدة، وحدثت هناك قطيعة أو شبه قطيعة مع الثقافة التقليدية التي لم تستوعب آلياتها القمعية قيم الثقافة الجديدة، مما ولد الانفجار الشعبي الذي انتشر في أقطار عربية عدة، ولن تقف مسيرته رغم وضع كل العراقيل واستخدام الأساليب المختلفة لإيقافه.

تركيّا بين زعامة المنطقة والمسألة الكردية

بقلم: هيو بوب *

يعتقد البعض في تركيا وفي العالم العربي أن عدم قدرة تركيا على حل القضية الكردية يقف عائقاً في وجه طموحاتها بتولي الزعامة الإقليمية. كما يسعى بعض الإسرائيليين إلى تصوير الصراع في تركيا ضد حزب العمال الكردستاني على أنه شبيه بالصراع الإسرائيلي مع «المتطرفين الفلسطينيين».

وفيما لا شك فيه أن هناك أزمة ثقة عميقة بين الطرفين حيث أن حقوق الأكراد لا تزال مسلوية، إلا أن هناك بعض التقارب تم إحرازه ويمكن أن يكون أساساً لشق الطريق نحو حل للقضية الكردية. فقد صوتت أكثر من نصف الأكراد لحزب العدالة والتنمية، وكانت القيادات التركية والكردية قريبة من التوصل إلى صفقة كان من شأنها حل هذه القضية. إلا أن المشكلة تكمن في كيفية إقناع شعوبهما بالتخلي عن سنوات من الدعاية والتحامل وإلى تبني حل وسط.

وعلى رغم ثغرات وعيوب سياسة «الانفتاح الكردي» وضمحلها منذ أواخر عام ٢٠٠٩، إلا أنها تبقى تمثل أفضل الطرق للمضي قدماً، فهي تعتبر أكثر محاولات تركيا صدقية لتضميد الجروح المفتوحة إثر الصراع بين الدولة وشعبها الناطق بالكردية المقدر بما يراوح بين ١٥ و ٢٠ في المئة من تعداد السكان في تركيا، وتضمنت إطلاق قناة ناطقة باللغة الكردية وتشريع إلقاء الخطابات السياسية باللغة الكردية والإشراف على وضع حد لكافة عمليات التعذيب تقريباً في السجون. كما أدت خطوات أخرى إلى منح شعور جديد من الحرية في المدن الكردية، وإلى إجراء محادثات رفيعة المستوى مع زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبدالله أوجلان، واستعداد أكبر في وسائل الإعلام للتطرق لمواضيع كانت محرمة في ما مضى، كإحداث تغيير في ظروف اعتقال أوجلان بعد التوصل إلى اتفاق سلام كامل أو ترتيبات فيديريالية في الجنوب الشرقي ذي الغالبية الكردية.

إن الخطوط العريضة للتوصل إلى اتفاق بشأن إنهاء التمرد، الذي كان أيضاً موضعاً للتفاوض، تتمثل في وضع حد للقتال، وتتمثل أيضاً في الإصلاحات القانونية الكبرى، وقبول العفو العام وموافقة أكراد تركيا على العمل في إطار النظام القانوني التركي؛ وتبقى هذه الخطوط العريضة أفضل نتيجة لكلا الطرفين في المدى الطويل. لكن، رافق قيام السلطات بهذه الإصلاحات اعتقال مئات القوميين الأكراد الأتراك، بمن في ذلك العديد من رؤساء البلديات المنتخبين وغيرهم من أعضاء الحزب ←

في سوريا، لا يمكن تحقيق ذلك من دون إشراك جميع الفعاليات المجتمعية والقوى السياسية المعارضة على مختلف ألوانها وتشكيلاتها في النقاش الوطني العام، وصولاً إلى عقد مؤتمر وطني شامل تضع وتحدد أسس وآليات بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية، دولة لجميع المواطنين دون استثناء.

من هنا لا بد أن يكون النصر والنجاح من نصيب الشعوب المنتفضة، لأنها وبمنطق التاريخ تطالب بالمساواة والعدالة الاجتماعية وترسيخ قيم الحق والحياتية الأساسية للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم، وهي تواقفة دائماً وأبداً للديمقراطية وحياتية مدنية حرة، وأساس هذه الديمقراطية هو سيادة الشعب ومن ثم سيادة الدولة ورفع شأن قرارها الوطني المستقل المعبر عن إرادته .

وإلا فإن القضية الكردية ستبقى شوكة في خاصرة تركيا، ولن تتمكن من نبوء أي قيادة إقليمية من دون ترتيب بيتها الداخلي أولاً. ولكون تركيا الطرف الأقوى في هذا الصراع، ينبغي عليها المبادرة لإيجاد البيئة المواتية لإنهاء القتال.

إن مشروع ما يسمى «الانفتاح الكردي»، وهو مبادرة الانفتاح الديمقراطي على الأكراد التي أطلقها رجب طيب أردوغان قبل عامين والتي رمت إلى منح المزيد من الحقوق للأكراد لحل القضية الكردية، بدأ بالترنح عائداً إلى المربع الأول محطماً بذلك الآمال بنهاية تفاوضية لحركة حزب العمال الكردستاني التي دخلت عامها ٢٧. فمنذ انتخابات تموز (يوليو) الماضي، أسفرت الاشتباكات عن مقتل أكثر من ١١٥ شخصاً، وزاد الاحتقان العرقي في البلاد من تصلب المواقف، فقد بدأت الحكومة التركية بقصف قواعد حزب العمال الكردستاني كما بدأ الكلام عن توغل بري وشيك في شمال العراق. ويتعين على حزب العمال الكردستاني وضع حد للموجة الجديدة من الهجمات الإرهابية وأعمال التمرد المسلحة التي يشنها، فيما يتعين على السلطات التركية السيطرة على التصعيد بهدف وقف جميع أعمال العنف، فالحروب الدموية التي وسمت تسعينيات القرن العشرين لم تحل المشكلة الكردية ولن تحلها الآن، إذ يتمثل الحل الوحيد في المضي قدماً على درب الإصلاحات الدستورية واللغوية والقانونية التي قطعت شوطاً متواضعاً على صعيد منح الأكراد حقوقاً متساوية. ونظراً للتصعيد الأخير، فإن العودة إلى دينامية إيجابية ستتطلب قفزة كبيرة من الخيال الاستراتيجي من الجانبين، حيث لا ينبغي أن يدع أي من الجانبين نفسه تتجرف نحو الصراع المسلح الذي حصد حياة أكثر من ٣٠٠٠٠٠ إنسان منذ عام ١٩٨٤.

نشاطات ممثلية حزبنا في إقليم كردستان

– محاضرة لكوادر الكردستاني الإيراني

بدعوة من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الشقيق، ألقى ممثل حزبنا الرفيق محمود محمد (أبو صابر) محاضرة أمام مجموعة ضمت حوالي الستين من كوادر الحزب الشقيق الخاضعين لدورة إعداد الكوادر في ٢٠١١/١٠/٢ بمقر الحزب الشقيق في كويه، تناول فيها الوجود التاريخي للشعب الكردي في سوريا عبر العصور من الإمبراطورية الميثانية وعاصمتها واشو كاني إلى مناطق تواجد الحزب الحالية، وكانت المحاضرة مقسمة إلى عدة أقسام تناول الرفيق المحاضر في إحداها أهم الإجراءات والقوانين والمراسيم الشوفينية المطبقة بحق الشعب الكردي في سوريا وختم المحاضرة بالوضع السوري الراهن وانقضاة شعبه المستمرة منذ ستة أشهر، وعند انتهاء المحاضرة فتح باب المناقشة للأسئلة والاستفسارات التي أجاب عليها أبو صابر وقد نالت المحاضرة رضى واستحسان كوادر الحزب الشقيق ودامت حوالي الثلاثة ساعات وانتهت المحاضرة كما افتتحت بالتصفيق والترحيب بممثل حزبنا .

كما زار وفد من الحزب الشقيق بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ مكتب حزبنا في إقليم كردستان ضم الأستاذ طاهر محمودي عضو اللجنة المركزية مسؤول العلاقات وكل من الأستاذ عبد الرزاق وصابر عضوي مكتب العلاقات في الحزب، تناول الجانبان الأوضاع العامة للشعب الكردي في إيران وسوريا وأخبار وتطورات الانتفاضة السورية .

– لقاءات صحفية وتلفزيونية

استضافت عدة قنوات فضائية الرفيق أبو صابر بشكل مباشر أو عبر الاتصال الهاتفي، وهي (هولير- برنامج ميفان ، كلي كردستان- برنامج فدك ، زاكروس - برنامج نرين ، نيشك - برنامج روانكه ، روزهلات ، سوريا الشعب - برنامج دنكي آزادي) ومنها مع ضيوف آخرين ، وقد تركزت الأسئلة والمقابلات وجوانب الحوار حول ما تشهده سوريا من انتفاضة وموقف حزب الوحدة ... وموقف الحركة الكردية في سوريا وعن المؤتمر الوطني الكردي ومؤتمرات المعارضة في الخارج ومؤتمر استنبول والمجلس الذي انبثق عنه ، كما أجرت صحف (جتر - المظلة الأسبوعية ، صحيفة روداو ، وكالة أنباء كورديا ، وكالة بيامنير) لقاءات ومقابلات واتصالات هامة مع ممثل حزبنا حول المستجدات وأهم المواقف وتحركات ولقاءات المعارضة السورية عامة .

القومي، حيث يقف أكثر من ٣٠٠٠ من الناشطين القوميين وراء القضبان، ويتم إدانة الكثير منهم على أنهم «إرهابيون» لتعبيرهم عن آرائهم سلمياً، وهو حق تضمنه قوانين سنّها حزب العدالة والتنمية بنفسه. من ناحية أخرى، أخفق ما كان يتوجب أن يكون لب «الانفتاح الديمقراطي» الذي تمثل بمنح عفو غير مسبوق لحزب العمال الكردستاني في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩ عندما قام القوميون الأكراد باستغلاله لأغراض دعائية.

حصد نهج الانفتاح النسبي الذي قاده حزب العدالة والتنمية نصف أصوات أكراد تركيا، ولكن، على الحكومة أن تذهب إلى أبعد من ذلك وأن تشرك النصف الآخر وممثليه صنّاع القرار في الحركة القومية الكردية، وينبغي أن توفر الحكومة أيضاً خيارات تعليمية تحترم اللغة الكردية وثقافتها، وأن تعيد سن القوانين التي تزج القوميين في السجن ظلماً على أنهم «إرهابيون».

يتعين على زعماء حزب العدالة والتنمية أيضاً إقناع الرأي العام في تركيا بأن إجراء الإصلاحات أمر ضروري لحل المسألة الكردية، وأن منح الحقوق ليس تنازلاً، وبأن ذلك لن يقوض مكانة اللغة التركية بصفتها اللغة الرسمية في البلاد، وبأن جميع أكراد تركيا تقريباً يرغبون في الاستمرار في العيش في تركيا موحدة. ويجب على الحكومة أن تطلب من قوات الأمن القبض على متمردي حزب العمال الكردستاني وليس قتلهم، كما ينبغي إشراك الحزب القومي الكردي المرخص قدر المستطاع.

من جانبها، يتوجب على الحركة القومية الكردية التركية أن توقف شن الهجمات فوراً وأن تعلن بشكل لا لبس فيه أن استهداف المدنيين وموظفي الحكومة والشرطة والجيش لن يمنح الأكراد الحقوق المستحقة التي يسعون لنيلها. بدلاً من ذلك، ينبغي على النواب المنتخبين، وجلهم من حزب السلام والديموقراطية، أن يشغلوا مقاعدتهم في البرلمان وأن يصبوا تركيزهم على إحراز التغيير من خلال الإصلاحات الدستورية التي وعدت بها الحكومة.

وينبغي على القوميين الأكراد في تركيا أن يتقدموا بمطالب محددة وأن يلتزموا أي اتفاق يتم إبرامه، كالعفو عن المتمردين على سبيل المثال. ويجب أن يقتنعوا الرأي العام التركي بأنهم بالفعل قاموا بتغيير مطالبهم المتمثل في السعي لإقامة كردستان مستقلة مقطّعة من تركيا وسورية والعراق وإيران إلى بناء مستقبل ديموقراطي في تركيا. كما ينبغي أن يركزوا على تأسيس حزب سياسي وطني ملتزم بإنهاء القتال وبلوغ أهدافه المتمثلة في الحصول على حقوق متساوية من خلال الوسائل السلمية.

لا يمكن لتركيا أن تقدم نفسها رائدة للديموقراطية في المنطقة إذا اختارت أن تحل القضية الكردية بالحديد والنار، إذ يتوجب أن تسير التدابير الأمنية المشروعة مع مراعاة واحترام حقوق مواطنيها الأكراد. وفيما يتدهور الوضع الأمني في سورية وفيما تهم القوات الأميركية بالانسحاب من العراق - وكلا البلدان كان في ما مضى مصدراً خارجياً لعدم الاستقرار الكردي داخلياً - فإن أنقرة تواجه ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لحل جذور أكثر المشاكل إلحاحاً وخطورة داخل تركيا.

* مدير برنامج تركيا وقبرص في «مجموعة الأزمات الدولية»



الكاتب عادل إبراهيم

حاج أحمد رحل عنا

فوجئ حزينا بالخبر المفجع الذي أصاب قلوب وعقول رفاقنا بالذهول والحزن الشديد

وخاصة لدى أبناء منطقة الجزيرة جراء رحيل الرفيق القيادي والكاتب عادل إبراهيم حاج أحمد (ميتان هوري) إثر جلطة قلبية حادة في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء ٢٠١١/١٠/٤ بقريته غيبي - منطقة القامشلي . ولد الرفيق عادل في قرية " غيبي " عام ١٩٦٦ وله سبعة أولاد، نشأ وترعرع في بيئة وطنية وقومية معروفة، درس الابتدائية في قرية تل زيوان القريبة من القامشلي التي أكمل فيها دراسته الثانوية - الفرع الأدبي ، سجل في كلية الآداب قسم الفلسفة بالجامعة اللبنانية، ولكن بسبب أحداث الثمانينات فيها وظروفه الصعبة لم يستطع أن يكمل مشواره التعليمي .

انتسب إلى الحزب عام ١٩٨١ ليقوم بواجبه الوطني والنضالي في الدفاع عن قضية شعبه الكردي العادلة ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد أولى الجانب الفكري والثقافي اهتماماً خاصاً في حياته رغم الصعوبات التي اعترضت طريقه ، وكان قد كتب العديد من الأبحاث والمقالات باللغتين العربية والكردية في مجلة الحوار وجريدة الوحدة وجريدة نوروز ، وباسم مستعار (ميتان هوري) ، وعمل لفترة طويلة في هيئة تحرير صفحات آراء ومواقف في جريدة الوحدة ، نال الثقة في العديد من المحافل الحزبية وتدرج في هيئاته .

شيع جثمانه من دار والده في القرية بحدود الساعة الحادية عشرة ظهراً، ووري الثرى إلى مثواه الأخير في مقبرة شورك وسط حشد من رفاقه وأصدقائه وأهالي المنطقة ، وألقيت في رحيله كلمة باسم منظمة الجزيرة عبرت عن خصاله الإنسانية الحميدة وعطائه وتمتعه بدمائة الأخلاق وسعة الصدر.

كما ألقى الرفيق مصطفى مشايخ عضو اللجنة السياسية لحزبنا كلمة ارتجالية تحدث فيها عن القيم الفكرية الرفيعة التي كان يتحلى بها، وإلى مساهماته في مجال السياسة والرأي رغم ظروفه المعيشية الصعبة التي كان يمر بها. وقد توافد إلى خيمة العزاء جموع من المعزين والعديد من وفود الأحزاب الكردية ومن منظمات حزبنا المختلفة لتعبر عن أسفها على رحيل الأخ ميتان . تتقدم أسرة تحرير الوحدة بخالص العزاء إلى الرفاق وأسرة الفقيد وتعبر عن أسفها البالغ وحزنها العميق لرحيله .



الأستاذ

باسام حجي مصطفى

رهن الاعتقال

في يوم ٢٩/٨/٢٠١١ أقدمت قوى أمنية في حلب على اعتقال كفي بحق الناشط والشخصية الوطنية الأستاذ بسام حجي مصطفى بن أحمد، والدته فاطمة ، تولد ١٩٦٣ / قرية قبة الشيخ - منطقة الباب - حلب /، متأهل وله ولدان أحمد وهالة .

درس الكيمياء في جامعة حلب وينحدر من عائلة كردية معروفة بوطنيتها وحبها للعلم والمعرفة ونبت كل أشكال التمييز والاستعلاء بسبب الدين أو القومية والمعتقد. ولا يزال رهن الاعتقال مجهول المصير، دون السماح لذويه بزيارته والاطمئنان على وضعه الصحي خصوصاً وأنه يعاني من مرض السكر وتضييق في شرايين القلب .

جدير بالإشارة أن خبر اعتقال الأستاذ بسام كان ولا يزال له الوقع المؤثر في منطقتي الباب وعين العرب وكذلك حلب ومنطقة عفرين (جبل الأكراد) وذلك لما عرف به من صفات نبيلة والاهتمام بقضايا وهموم الناس، كما كان شقيقه الراحل الدكتور خالد حج علي وكذلك والده المرحوم الذي كان من وجهاء المنطقة المنتورين وصاحب الكلمة لدى آل (كم كاتي) في الوسط الكردي .

ينتاب ذوو المعتقل بسام حجي مصطفى القلق والخوف على وضعه، ويناشدون القوى والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بالعمل على مطالبة السلطات السورية بضرورة الكشف عن مصيره والإفراج الفوري عنه .



كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي

العربية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com